متعددة فذلك في قوة قضية كلية ولو لم يصحبها سور الكلية اما ما اقترن به
فاحرى ثم لا فرق في هذا المتعدد بين ان يكون متنوعا او متحدا و التنوع كما نقل الشارح عن
الناظم بزيادة سابقة او لاحقة ثم لا بد ان تكون حسبما استفيد من نظمه متصلة
خطا ظاهرة الانفصال فعلم من تفسير التنوع بالزيادة انه لا يكون بحركة ومن وصفها
بالسبق او اللحوق انه لا يكون بزيادة متوسطة فلذا لم يكتف باسطاعوا عن استطاعوا
و قولنا متصلة خطا بيان للواقع لان المنفصل ليس له نسبة للمنفصل عنه ذاتية ولا
عارضة حتى يرفع التنوع به و قولنا ظاهرة الانفصال يعني به ان لا تكون من البنية وان
لا ينتقل الاعراب اليها فخرج عن التنوع نحو انكالا وتبشروهن وسامرا وصالحين وخالدين
وعاملة وواحدة وواسعة فاذا لم يندرج الاول في نكالا ولم يكتف عن الثاني بباشروهن
ولم يندرج الثالث في ياسامري والرابع والخامس في صالح وخالدين والسادس في عامل ولم يندرج
السابع في واحد حتى استدرك عليه ولم يكتف عن الثامن بواسع ولا النفات لمن ادخل المثنى
في المفرد رعيا لجريان حكم الاصل في فرعه وذلك لوجوب مراجعة الاصل عنده فيأتي الاحتمال
وقد عورض الاحرو بتتبع حذف المثنى لشغله معارضة بالنذر لانه يلزمه دخول المؤنث في المذكر
وهو لا يقول به و اما المتحد فقد عبر به الناظم عما لم يتنوع لا عن المفرد الذي وقع به في
محل واحد لان مورد التقسيم عندي المكرر نحو اعناد وقاع **تنبيهات**

الاول اعلم ان اللفظ المذكور يحكم ما سواه اقترن بسور كلية او لا يعم نظائره
المطابقة في الحركات والسكنات ماعدا حركة الطرف سواء اتفق المعنى او اختلف
نحو كيف ازوج فانه يشمل ثمانية ازواج وهي بمعنى الاصناف ونحو وعنهما الكتاب
لشموله والذين يبتغون الكتاب وهو بمعنى الكتابة بنذر ولا يشمل ما خالف في حركة
غير الطرف نحو والمنصف الا ادبارهم مطلقا :: وذكر الداني وزن فعلان ::
بالف ثابتة فلا يندرج في الاول ادبار بكسر الهمزة ولا يندرج في الثاني فعلان
بفتح الفاء وكسرها ولذا لم يكتف بأيان المفتوح الهمزة عن مكسورها
الثاني تقدم ان التنوع يكون بزيادة سابقة او لاحقة فبعض الالفاظ
يكون تنوعه بزيادة سابقة فقط نحو بهتان وسلطانية وبيني وبعضها
بلاحقة فقط نحو طغيان وبعضها بهما على المعاقبة او المعية نحو ذلك وقد
يخلو الكل من الزيادة فيكون الاول منه منفصلا بها وقد لا يوجد الانفصال بها في الاول

طاغين

نحو

نحو طغيان والثاني نحو ديار **الثالث** يفهم من الكتبي في المكرر بذكر الاول يعلم ان
اللفظ لا يعم ما قبل الترجمة لاشعاره بعدم الاكتفاء عن الاول بغيره مما بعده ثم
اعلم انه يستثنى من قولنا لا يندرج المتقدم في المتأخر بحسب الاستقراء من كلامه
امران احدهما ما علق فيه الحكم على ضابط على عين لفظ نحو :: وقبل تعريف وبعد
لام :: ووزن فعال وفاعل ثبت :: ثانيهما ما يحكيه عن المصحف لانه لم يتقرر له
تقييد بترجمة ولم يجر الحذف كالناظم وانما يأتي بكلم مطلقة فتعم جميع الواقع في
القرآن **الرابع** لا خفاء ان المتبادر عود ضمير منه على الحذف كما شرح به
جماعة ووجهه من جهة المعنى ان الحذف للالفات لما جرى في تراجم خاف ان يتوهم
متوهم انه اذا ذكر حكم كلمة تكررت خارج الترجمة قصر على ما وقع في الترجمة ولم
يتعد الى ما بعدها فنبه على ذلك و اما ما تعدد في الترجمة فلا يحتاج الى التنبيه
على عمومه لانطباق الترجمة عليه ولشمولها جميع افراد المتعدد في الترجمة بالنسبة
اليها فلا يمكن اعتبار بعضها سابقا واخر لاحقا وعلى هذا فلم يجر لحذف الياءات
والواوات بعم حكم اللفظ جميعها لان نسبة ما تعدد منها في القرآن الى الترجمة كنسبة
ما تعدد في الترجمة الى تلك الترجمة وهو الاندراج فلا يحتاج الى التنبيه على التعميم
فيه وانما عدلت في التقدير عن هذا الى جعله جاريا على النظم بتقدير كلماته لان
فائدة نفي التنوع والاتحاد وقاعدة التقييد الآتية قريبا لا تختص بحذف الالفات بل تعم
جميع التراجم **الخامس** قد عرفت مما سبق ان الناظم جعل المتحد قسيما للمتنوع
وجعلهما معا قسمين من المكرر مع ان المتبادر من لفظ الاتحاد انما هو اتحاد اللفظ
بحيث لم يقع الا في محل واحد ولا مشاحة في الاصطلاح فلنسلك في ذلك طريقة معبرا
بالمتنوع عما تعدد بزيادة في بعض افراده وبالمتحد عما تعدد ولم تصحبه زيادة وتعبيره
عن النوع بتكرر اصالة المعدود طلبا للايضاح مع الاختصار **السادس** هذا التنوع انما
هو معتبر في الالفاظ المقصودة بالحكم لا في تفاسيرها فلذا لم يندرج بعباد تعهم بهم في
عبادته فيها **الاعراب** في الذكر متعلق بالكتبي وكذا بذكر ومنه حال من مرفوع كرر
ومن لبيان ابهام الذي وما مضاف اليه موصول او نكرة موصوفة وجملة جاء صلة او
صفة وجاء بحذف الهمزة على احدى اللغات في اجتماع الهمزتين واو لا وضعا بمعنى متقدم
حال وفاعل جاء او ظرف مكان او زمان نصب هنا او ان قطع عن الاضافة لعدم نية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1